عبد الحليم أنور جعفر
ومحمد عبد العظيم لطفي وشركاهم
محاسبون قانونيون ومستشارون

صندوق إستثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي – مصر CIB ش.م.م

ذو العائد اليومى التراكمى (أمان)

القوائم المالية

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

وكذا تقرير مراقب الحسابات عليها

٩ ش اليمن – ميدان لبنان . المهندسين . الجيزه
تليفون : ٣٣٠٣٠٨٠٩ (٢٠٢) – ٣٣٠٢٤٦٩٨(٢٠٢)
البريد الالكتروني : ahalimgafaar@yahoo.com

٤ ش الانشراح . المهندسين. الجيزه
تلفون . ٣٣٠٤٧٢٥٣ (٢٠٢)
البريد الالكتروني : mohamedlotfy@lotfypac.com

صندوق إستثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي – مصر CIB ش.م.م

ذو العائد اليومى التراكمى (أمان)

القوائم المالية

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

وكذا تقرير مراقب الحسابات عليها

المحتويات	صفحة
تقرير مراقب الحسابات	٣-٤
قائمة المركز المالى	٥
قائمة الدخل	٦
قائمة الدخل الشامل الآخر	٧
قائمة التغير في صافي أصول الصندوق	٨
قائمة التدفقات النقدية	٩
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	١٠-٢٢

عبد الحليم أنور جعفر
ومحمد عبد العظيم لطفي وشركاهم
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / حملة وثائق صندوق إستثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد اليومى التراكمى (أمان)

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لصندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد اليومى التراكمى (أمان) والمتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وكذا قوائم الدخل و الدخل الشامل والتغير فى صافى اصول الصندوق عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية شركة خدمات الإدارة " الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار" ، فشركة خدمات الإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية شركة خدمات الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهنى وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم المهنى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية لدى شركة خدمات الإدارة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة شركة خدمات الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

٩ ش اليمن – ميدان لبنان – المهندسين – الجيزه
تليفون : ٣٣٠٣٠٨٠٩ (٢٠٢) – ٣٣٠٢٤٦٩٨(٢٠٢)
البريد الالكتروني : ahalimgafaar@yahoo.com

٤ ش الانشراح – المهندسين. – الجيزه
تليفون . ٣٣٠٤٧٢٥٣ (٢٠٢)
البريد الالكتروني : mohamedlotfy@lotfypac.com

عبد الحليم أنور جعفر
ومحمد عبد العظيم لطفي وشركاهم
محاسبون قانونيون ومستشارون

الـرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، فى جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالى لصندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد اليومى التراكمى (أمان) فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وعن أدائه المالى وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك شركة خدمات الإدارة " الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار" حسابات مالية منتظمة للصندوق تتضمن كل ما نص القانون ونظام الصندوق على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، كما انها تتمشي مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق، وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية فى هذا الشان.

القاهرة فى : ٢٠٢٥/٠٤/٣٠

عبد الحليم أنور جعفر
س.م.م ٥١٠٥

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٢٤)
عبد الحليم أنور جعفر و محمد عبد العظيم لطفى وشركاهم
محاسبون قانونيون ومستشارون

٩ ش اليمن – ميدان لبنان – المهندسين – الجيزه
تليفون : ٣٣٠٣٠٨٠٩ (٢٠٢) – ٣٣٠٢٤٦٩٨(٢٠٢)
البريد الالكتروني : ahalimgafaar@yahoo.com

٤ ش الانشراح – المهندسين. – الجيزه
تليفون . ٣٣٠٤٧٢٥٣ (٢٠٢)
البريد الالكتروني : mohamedlotfy@lotfypac.com

قائمة المركز المالى

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصرى
الأصول			
نقدية لدى البنوك	(٥)	٨ ٠٢٣ ٠٣١	٤ ٩٣٧ ٨٢٧
اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(٦)	٨١ ١٣٢ ٥٧١	٦٦ ٦٣٧ ٠٤٨
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	(٧)	١ ١٢٣ ١٠٤	٥٠ ٥٤٨
إجمالى الأصول		٩٠ ٢٧٨ ٧٠٦	٧١ ٦٢٥ ٤٢٣
الالتزامات			
دائنون مشتريات تحت التسوية		٨١٦ ٣٣٣	-
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	(٩)	٤ ٢١٠ ٠٨٢	٥ ٠٩١ ٦٥٥
إجمالى الالتزامات		٥ ٠٢٦ ٤١٥	٥ ٠٩١ ٦٥٥
صافى أصول الصندوق لحملة الوثائق		٨٥ ٢٥٢ ٢٩١	٦٦ ٥٣٣ ٧٦٨
عدد الوثائق القائمة		٣٠٧ ٧٥٣	٣١٧ ٨٨٥
نصيب الوثيقة فى صافى أصول الصندوق	(٨)	٢٧٧ ،٠٢	٢٠٩ ،٣٠

- الإيضاحات المرفقة جزءًا لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

- تقرير مراقب الحسابات " مرفق ".

مصطفي محمد	علاء الدين عبد العزيز السيد	محمد عبد العليم
مدير إدارة التقاريرالمالية والرقابية البنك التجاري الدولي – مصر (سي أي بي CIB)	المشرف علي القطاع المالي بنك فيصل الإسلامي المصري	المدير التنفيذي الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار

بنك فيصل الإسلامي المصري

الشركة المصرية لخدمات الإدارة
فى مجال صناديق الاستثمار
الإدارة المالية

إبراهيم أنور جوهر
محاسب قانونى

قائمة الدخل

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصرى
إيرادات النشاط			
صافي أرباح / (خسائر) بيع أوراق مالية		٢٨ ٥٦٢ ٨٩٣	٨ ٣٤٢ ٣٠٣
توزيعات أسهم (كوبونات) بالصافي		٢ ١٤٢ ١٣٠	١ ٢٨٣ ٦٨٤
عائد حساب جاري إسلامي		٥٩٥ ٦٥٢	٣٢٥ ٠٣٥
أرباح بيع وثائق		-	٢٩٦ ٥١٧
ايرادات اخري		٦٧١ ٩٨٢	-
التغيير في القيمة السوقية للأوراق المالية		(٥ ٧٠٠ ٨٨٣)	١٥ ٦٤٦ ٨٣٨
إجمالى إيرادات / (خسائر) النشاط		**٢٦ ٢٧١ ٧٧٤**	**٢٥ ٨٩٤ ٣٧٧**
يضاف :			
أتعاب مدير الإستثمار		٤٨٦ ٢١٠-	٣٤٧ ٥٧٤-
أتعاب خدمة ادارة البنك		٨١٠ ٣٥٠-	٤٧٠ ٦٦٦-
عمولة حفظ أوراق مالية		٥٤ ٧٣٤-	٣٧ ٨٤٤-
أتعاب حسن أداء مدير الإستثمار		١ ٧٩٧ ٥٢١-	١ ٩٧٧ ٣٠٨-
أتعاب حسن أداء الجهتين المؤسسين		١ ٧٩٧ ٥٢١-	١ ٩٧٧ ٣٠٨-
أتعاب شركة خدمات الإدارة		٢١ ١١٧-	١٦ ٠٠٠-
أتعاب إعداد القوائم المالية		١٥ ٠٠٠-	١٥ ٠٠٠-
أتعاب لجنة الإشراف		٢٧ ٥٠٠-	٣٣ ٠٠٠-
أتعاب لجنة الرقابة الشرعية		١٨ ٠٠٠-	١٨ ٠٠٠-
رسوم تأمين تكافلي		٩٠ ٠٦٥-	٣١ ٣٦٤-
مصروفات عمومية وإدارية	(١٠)	١٨٦ ٠٧٣-	١٣٨ ٧٢٢-
أرباح/ (خسائر) إعادة تقييم عملات أجنبية		٢٨٢ ١٢٧	١٩ ٣٣٤
إجمالى المصروفات		**(٥ ٠٢١ ٩٦٤)**	**(٥ ٠٤٣ ٤٥٢)**
صافى أرباح / (خسائر) السنة		**٢١ ٢٤٩ ٨١٠**	**٢٠ ٨٥٠ ٩٢٥**

- الإيضاحات المرفقة جزءًا لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة الدخل الشامل

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصرى
صافى أرباح / السنة		٢١ ٢٤٩ ٨١٠	٢٠ ٨٥٠ ٩٢٥
الدخل الشامل الأخر		-	-
إجمالى الدخل الشامل		**٢١ ٢٤٩ ٨١٠**	**٢٠ ٨٥٠ ٩٢٥**

- الإيضاحات المرفقة جزءًا لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة التغير في صافى أصول الصندوق

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	جنيه مصـرى	جنيه مصـرى
صافى أصول الصندوق فى بداية السنة	٦٦ ٥٣٣ ٧٦٨	٤٤ ٧٠٤ ٨٩٥
المحصل من إصدارات وثائق الصندوق خلال السنة	٤٩ ٩٠٧ ٥٦٠	٧٩ ٦٨٢ ٥٥٨
(المدفوع) عن إسترداد وثائق الصندوق خلال السنة	٥٢ ٤٣٨ ٨٤٧-	٧٨ ٧٠٤ ٦١٠-
صافى أرباح السنة	٢١ ٢٤٩ ٨١٠	٢٠ ٨٥٠ ٩٢٥
صافى أصول الصندوق فى نهاية السنة	٨٥ ٢٥٢ ٢٩١	٦٦ ٥٣٣ ٧٦٨

- الإيضاحات المرفقة جزءًا لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ جنيه مصـرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصـرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى أرباح / (خسائر) السنة		٢١ ٢٤٩ ٨١٠	٢٠ ٨٥٠ ٩٢٥
أرباح التشغيل قبل التغير فى الأصول والإلتزامات المستخدمة فى أنشطة التشغيل		٢١ ٢٤٩ ٨١٠	٢٠ ٨٥٠ ٩٢٥
التغير فى			
استثمارات من خلال الأرباح و الخسائر	(٦)	(١٤ ٤٩٥ ٥٢٣)	(٣٠ ٩٥٩ ٢٠٦)
مدينون وأرصدة مدينة أخرى		(١ ٠٧٢ ٥٥٦)	١٧٨ ٤٥٦
المشتريات تحت التسوية		٨١٦ ٣٣٣	(٣٩٤ ٢٣٩)
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	(٩)	(٨٨١ ٥٧٣)	٣ ٤٢٧ ٧٣٧
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) الناتجة من أنشطة التشغيل		٥ ٦١٦ ٤٩١	(٦ ٨٩٦ ٣٢٧)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
المحصل من إصدار وثائق خلال السنة		٤٩ ٩٠٧ ٥٦٠	٧٩ ٦٨٢ ٥٥٨
(المدفوع) لإسترداد وثائق خلال السنة		(٥٢ ٤٣٨ ٨٤٧)	(٧٨ ٧٠٤ ٦١٠)
صافى التدفقات النقدية(المستخدمه فى) أنشطة التمويل		(٢ ٥٣١ ٢٨٧)	٩٧٧ ٩٤٨
صافى التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال السنة		٣ ٠٨٥ ٢٠٤	(٥ ٩١٨ ٣٧٩)
النقدية وما فى حكمها فى بداية السنة		٤ ٩٣٧ ٨٢٧	١٠ ٨٥٦ ٢٠٦
النقدية وما فى حكمها فى نهاية السنة		٥ ٦١٦ ٤٩١	٤ ٩٣٧ ٨٢٧
***ويتمثل رصيد النقدية وما فى حكمها فى نهاية السنة فيما يلى :**			
بنوك – حسابات جارية	(٥)	٨ ٠٢٣ ٠٣١	٤ ٩٣٧ ٨٢٧
		٨ ٠٢٣ ٠٣١	٤ ٩٣٧ ٨٢٧

- الإيضاحات المرفقة جزءًا لايتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

١- نبذة عن الصندوق

أنشأ بنك فيصل الإسلامى المصرى والبنك التجارى الدولى صندوق استثمار (ذو العائد التركمى) كأحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنكين بموجب ترخيص رقم ٣٦٥ الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية في ٣٠ يولية ٢٠٠٦ وفقا لأحكام قانون سوق رأس المال ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وموافقة البنك المركزى المصري في ٧ مايو ٢٠٠٦ .

يهدف الصندوق إلى تحقيق أكبر قدر من النمو لاستثمارات الصندوق بدون الدخول فى مخاطر مرتفعة وذلك للمحافظة على الأموال المستثمرة . ويستثمر الصندوق أمواله في أسهم الشركات الصناعية و الإنتاجية و الخدمات الحيوية المحلية و العالمية وكذا صكوك التمويل وشهادات الإيداع الدولية لأسهم الشركات المصرية المسجلة بالخارج وسوف يعتمد الصندوق على مختلف أليات التداول المتوافرة بالسوق .

وقد بلغ وثائق الاستثمار عند الاكتتاب ٢٤٩٣٠٩٢ وثيقة القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنية مصري .ويمكن زيادة حجم الصندوق مع مراعاة الالتزام بالمادة ١٧٥ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والتى تنص على أن يكون الحد الأقصى لأموال المستثمرين لدى صندوق الاستثمار فى البنك عشرين مثل المبلغ الذى يخصص لمزاولة ذلك النشاط على أن يتم إخطار الهيئة بحجم الصندوق كل ثلاثة أشهر .

وقد وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية في ١٢ أغسطس ٢٠١٠ على مايلى :

أن يخصص البنك التجارى الدولى مبلغ ٢.٥ مليون جنية مصرى (مليونان و خمسمائة ألف جنية مصري) كما يخصص بنك فيصل الإسلامى المصرى مبلغ ٢.٥ مليون جنية مصرى (مليونان وخمسمائة ألف جنية مصرى) كحد أدنى لحساب صندوق استثمار بنك فيصل الاسلامى المصرى و البنك التجارى الدولى ذو العائد التراكمى قابلة للزيادة ولا يجوز للبنك التجارى الدولى ولا بنك فيصل الإسلامي المصري استرداد هذا المبلغ أو التصرف فية قبل انتهاء مدة الصندوق .

يجب ألا يقل عدد الوثائق المكتتب فيها من قبل أي من البنكين عن ١% من عدد الوثائق القائمة في أي وقت من الاوقات وفى حالة زيادة أو خفض حجم الصندوق يحق للبنك التجارى و الدولى وبنك فيصل

الاسلامى المصرى زيادة أو خفض حجم الصندوق يحق للبنك التجارى و الدولى وبنك فيصل الأسلامى المصرى زيادة أو خفض حجم مساهمتهما فيه على ألا ، تقل نسبة مساهمة أي من البنكين في جميع الأحوال عن مبلغ ٢.٥ مليون جنية مصرى (مليونان وخمسمائة ألف جنية مصرى) أو ١% من حجمه أيهما أكثر – طبقا للمادة (١٥٠) من الفصل الثانى من لائحة قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم ٢٠٩ لسنة٢٠٠٧ في أي وقت من الاوقات .

(ج) يجوز للبنك التجارى الدولى وبنك فيصل الإسلامى المصرى شراء وثائق استثمار من تلك التي يصدرها الصندوق بحيث لا يزيد إجمالى ما يملكة البنكان في أى وقت من الأوقات على ٢٥% من إجمالى عدد الوثائق التي يصدرها الصندوق بما فى ذلك قيمة المبلغ المجنب

وللبنك التجارى الدولى وبنك فيصل الاسلامى المصرى الحق في استرداد قيمة الوثائق المشتراة التى تزيد على المبلغ المجنب في اي وقت من الاوقات .

(د) تعاقد البنكان مع شركة سى أى استس مانجمنت لتقوم بمهام مدير الاستثمار .

(ه) القيمة الاسمية للوثيقة مائة جنيه مصري وهى غير قابلة للتجزئة وتخول الوثائق لحاملها حقوقاً متساوية قبل الصندوق .

تمثل كل وثيقة حصة نسبية في صافى أصول الصندوق ولا يجوز تداولها بالشراء او البيع بين أصحابها .

(و) تم توفيق أوضاع الصندوق وفقا لقرار وزير الاستثمار الذى تم نشره بالوقائع المصرية - العدد (٤٥ تابع أ) في ٢٥ فبراير ٢٠١٤ ، وفقا لأحكام الفصل الثانى المعدل بهذا القرار و مراعاة ما ورد بالمادة (١٨٣ مكررا "٢٥") منة .

١-٢ مدة الصندوق

مدة الصندوق ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق ، وتبدأ السنة المالية للصندوق فى الأول من يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام.

١-٣ إعتماد القوائم المالية

قامت لجنة الإشراف فى ٢٠٢٥/٠٤/١٥ باعتماد القوائم المالية عن السنة المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

٢- المعايير المحاسبية المطبقة

يتم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية – و طبقاً لما نص عليه القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية و كذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية ونشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق.

٣- أسس إعداد القوائم المالية

٣-١ أسس القياس

يتم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية (باستثناء الأصول أو الالتزامات المالية التي يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وباقي الأصول أو الالتزامات المالية فيتم تقييمها بطريقة التكلفة المستهلكة أو التكلفة) وباستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي ومفهوم الاستمرارية.

٣-٢ عملة العرض والنشاط

يتم عرض القوائم المالية المرفقة بالجنيه المصري والذي يمثل عملة النشاط الرئيسية للصندوق. كافة المعلومات المعروضة بالجنيه المصري تم تقريبها لأقرب جنيه مصري.

٣- ٣ إستخدم الحكم الشخصي والتقديرات

يتطلب إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام إدارة الصندوق باستخدام الحكم الشخصى والتقديرات والافتراضات التي قد تؤثر في تطبيق السياسات وعلى المبالغ المبينة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. وتعتمد تلك التقديرات والافتراضات على الخبرة التاريخية والمعلومات والأحداث الحالية المتوفرة لدى الإدارة وكذلك على عوامل أخرى متعددة تعتبر مناسبة في ضوء الظروف المحيطة، وبالرغم من ذلك فإنه من الممكن أن تختلف النتائج الفعلية النهائية عن هذه التقديرات.
تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية. يتم إظهار الأثر المترتب من مراجعة التقديرات المحاسبية في فترة المراجعة والفترات المستقبلية التي تتأثر بها.

٤- السياسات المحاسبية الهامة

يتم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بشكل ثابت على جميع الفترات المعروضة في هذه القوائم المالية.

٤- ١ عملة التعامل وعملة العرض

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصرى والذى يمثل عملة التعامل للصندوق.

تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصرى ،ويتم إثبات العملات بالعملات الأجنبية خلال السنة على أساس أسعار الصرف السارية فى تاريخ تنفيذ المعاملة ، كما يتم تقييم الأصول و الخصوم ذات الطبيعة النقدية بعملات أجنبية في تاريخ القوائم المالية وفقا لأسعار الصرف السارية من البنك التجارى الدولى في ذلك التاريخ .

كما تستخدم أسعار الصرف السارية في تاريخ القوائم المالية عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصرى للأوراق الأجنبية الأوراق المالية المصرية الصادرة بعملة أجنبية وكذا لأغراض تقييم الأرصدة بالعملة الاجنبية ، وتدرج فروق التقييم بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).

٤- ٢ تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية

يتم تقييم الأستثمارات في تاريخ إعداد القوائم المالية للصندوق كما يلى :

يتم تقييم الأستثمارات فى الأوراق المالية على أساس متوسط أسعار الأقفال السارية في تاريخ القوائم المالية على أنة يجوزلمدير الاستثمار في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لاتقل عن شهر أن يقيم الأوراق المالية المشار بأقل من السعر المحدد في السنة السابقة بما لايجاوز ١٠% من هذا السعر.

يتم تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية الأجنبية أو الأوراق المالية المصرية الصادرة بعملة أجنبية عن طريق استخدام أسعار السوق المصرفية عند تحديد المبلغ المعادل بالجنية المصرى .

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-٣ وثائق الاستثمار

يتم تقييم وثائق الاستثمار فى صناديق البنوك الإسلامية الأخرى على أساس أخر قيمة استردادية معلنة .

٤-٤ ناتج التصرف في الاستثمارات

- يتم الاعتراف بالربح (الخسارة) الناتجة عن بيع الأوراق المالية في تاريخ تنفيذ المعاملة والذى يتمثل فى الفرق بين صافى سعر البيع (بعد خصم المصروفات و العمولات) والقيمة الدفترية للأوراق المالية وفقا لاخر تقييم لها وعلى أساس المتوسط ويدرج ضمن إيرادات (مصروفات) النشاط الجارى .
- يتم إثبات الأرباح (الخسائر) غير المحققة و الناتجة من تقييم الأوراق المالية المتداولة بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) .

٤-٥ تحقق الإيراد

- يتم إثبات الأرباح الموزعة عن الأوراق المالية عند إعلان التوزيعات المتعلقة بها .
- يتم إثبات العوائد على الأوعية الادخارية على أساس نسبة زمنية لتحديد ما يخص السنة المالية منها .

٤- ٦ المخصصات

- يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام حالى قانونى أو حكمي نتيجة لحدث سابق ، ويكون معه من المتوقع أن يتطلب ذلك تدفقاً خارجاً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام ، مع أمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام . ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ المركز المالي وتعديلها لاظهار أفضل تقدير حالى . و عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للإنفاق المتوقع المطلوب لتسوية الالتزام .
- وفى حالة استخدام الخصم (القيمة الحالية) ، يتم الاعتراف بالزيادة في المخصص نتيجة مرور الزمن بقائمة الأرباح أو الخسائر ضمن التكاليف التمويلية .

٤- ٧ أتعاب مدير الإستثمار

- أتعاب شهرية بواقع ٠.٦% سنوياً (ستة في الألف) من صافى أصول الصندوق تجنب يومياً وتدفع لمدير الاستثمار في أخر كل شهر نظير إدارتة لأموال الصندوق
- أتعاب حسن الأداء بواقع ١٠% سنويا(عشرة فى المائة) عن المبالغ التى تزيد من صافى أرباح الصندوق السنوية في ٣١ ديسمبر من كل عام عن العائد على متوسط عائد ودائع بنك فيصل الإسلامى المصرى + ٣% أو ١٠% سنويا أيهما أعلى وتستحق وتدفع هذه الأتعاب عندما يحقق الصندوق عائد عن العام يفوق هذه النسبة .

٤- ٨ أتعاب الجهتين المؤسستين

طبقاً لنشرة الاكتتاب :

أ- عمولة بيع بواقع ١.٠٠ % (واحد في المائة) و بحد أقصي ٢% (إثنان في المائة) مضافا إلى القيمة البيعية مقابل شراء وثائق استثمار الصندوق يتحملها العميل عند الاكتتاب / الشراء يتقاضاها البنكين مناصفة .

ب- عمولة نظير مصاريف الخدمات الإدارية بواقع ١% (واحد في المائة وبحد أقصي ٢%) من صافى أصول الصندوق المعلنة من مدير الاستثمار و تجنب يوميا وتدفع في أخر كل شهر مناصفة بين البنكين .

ت- عمولة حسن الأداء بمعدل ١٠% سنويا (عشرة بالمائة) عن المبالغ التى تزيد من صافى أرباح الصندوق السنوية فى ٣١ ديسمبر من كل عام على متوسط عائد ودائع بنك فيصل الإسلامى المصرى + ٣% أو ١٠ سنويا أيهما أعلى وتستحق وتدفع هذه الأتعاب عندما يحقق الصندوق عائد عن العام يفوق هذه النسبة يتقاضاها البنكين مناصفة .

ث- عمولة نظير حفظ الأوراق المالية بواقع ٠.٠٧٥ % (خمسة وسبعون من الألف في المائة) من القيمة السوقية للأوراق المالية وتحسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع فى أخر كل شهر ويتقاضاها البنك التجارى الدولى

٤- ٩ أتعاب لجنة الإشراف

يتحمل الصندوق الاتعاب السنوية الخاصة بلجنة الاشراف بحد أقصى ٣٠ ٠٠٠ جنيه مصرى (ثلاثون ألف جنيه مصرى) سنوياً.

٤- ١٠ أتعاب لجنة الرقابة الشرعية

يتحمل الصندوق الاتعاب السنوية الخاصة بلجنة الرقابة الشرعية وبحد أقصى ٣٠ ٠٠٠ جنيه مصرى (ثلاثون ألف جنيه مصرى) سنوياً.

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤- ١١ أتعاب تلقي الإكتتاب و الإسترداد

أتعاب الجهة الخارجية متلقية طلبات الشراء والإسترداد: يستحق للجهة الخارجية متلقية طلبات الشراء والإسترداد وترويج وثائق الصندوق أتعاب تصل ٠.٢% (إثنان في الألف) سنويا من صافي قيمة التعاملات علي وثائق الصندوق المدرجة بسجلات تلك الجهة، تحتسب وتجنب يوميا وتسدد في بداية الشهر التالي ويتم إعتمادها من مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية وذلك مقابل قيامه الإلتزامات الواردة بالنشرة .

٤- ١٢ القيمة الإستردادية للوثيقة

تحدد القيمة الاستردادية لوثائق استثمار الصندوق على أساس نصيب الوثيقة في صافى قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل المصرفي من كل أسبوع ويكون سعر استرداد الوثيقة هو أخر سعر معلن من البنك على أن نشر سعر الاسترداد صباح يوم السبت من كل أسبوع فى جريدة صباحية يومية واسعة الانتشار بالإضافة إلى الإعلان عنه فى جميع فروع بنك فيصل المصرى و البنك التجارى الدولى .

٤- ١٣ وثائق الإستثمار و التقييم الدوري لأصول الصندوق

يتم التقييم الدوري للأصول في أخر يوم عمل مصرفى من كل أسبوع وفقا للأسس المقررة وبما يتمشى مع ما ورد بنشرة الأكتتاب الخاصة بالصندوق وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية فى هذا الشأن وبما يتفق مع أحكام قانون سوق راس المال ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحة التنفيذية .

٤- ١٤ النقدية و مافي حكمها

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة، ولغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها أرصدة الحسابات الجارية والودائع لأجل لدى البنوك، أذون الخزانة إستحقاق أقل من ثلاثة شهور من تاريخ الإقتناء.

٤- ١٥ مدينون وأرصدة مدينة أخري

يتم إثبات المدينون وأرصدة مدينة أخرى بالقيمة القابلة للإسترداد ناقصاً منها أي إنخفاض في قيمتها للمبالغ التي من المتوقع عدم تحصيلها بمعرفة الصندوق.

٤- ١٦ دائنون وأرصدة دائنة أخري

يتم إثبات الدائنون وأرصدة دائنة أخرى بالقيمة الإسمية، كما يتم الإعتراف بالإلتزامات (المستحقات) بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل وذلك مقابل الخدمات التى تم إستلامها قبل تاريخ القوائم المالية .

٤- ١٧ المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تثبت المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي يقوم بها الصندوق في سياق معاملاتة العادية وفقاً للشروط التي يضعها وبنفس أسس التعامل مع الغير ويتم الإفصاح عنها في هذه القوائم طبقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية المصرية ونشرة الإكتتاب.

٤- ١٨ الإضمحلال في قيم الأصول المالية

- يتم مراجعة القيم الدفترية للأصول المالية عند إعداد القوائم المالية لتحديد مدى وجود مؤشرات على إضمحلال قيم تلك الأصول. وفي حالة وجود دليل على مثل هذا الإضمحلال فيتم إثبات الخسارة فوراً وتحميلها على قائمة الدخل ويتم تحديد مقدار تلك الخسارة بالفرق بين صافي القيمة الدفترية للأصل المالي والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة على أساس سعر الفائدة الفعلي.
- إذا ما ثبت خلال الفترات المالية التالية أن خسائر الإضمحلال المتعلقة بالأصول المالية والتي تم الإعتراف بها قد إنخفضت وأنه يمكن ربط هذا الإنخفاض بموضوعية بحدث وقع بعد الإعتراف بخسائر الإضمحلال فإنه يتم رد خسائر الإضمحلال التي سبق الإعتراف بها أو جزء منها بقائمة الدخل.

٤-السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤- ١٩ الإدوات المالية و إدارة المخاطر المتعلقة

أ) التبويب

تتضمن الأصول والالتزامات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ما يلي:

١) الأدوات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة، والالتزامات قصيرة الأجل الناتجة عن بيع أدوات مالية.

٢) الأدوات المالية التي تم تصنفيها عند الاعتراف الأولي كأدوات مالية يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ب) الاعتراف بالأصول و الالتزامات المالية

- يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.
- يتم الإعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول أو الإلتزامات المالية منذ تاريخ القياس الأولي في قائمة الدخل.
- يتم الإعتراف بالإلتزامات المالية عندما يفي طرف التعاقد بإلتزاماته التعاقدية، وذلك بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل

ج) القياس

- يتم قياس الأصول والإلتزامات المالية عند الإعتراف الأولي بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) وبالنسبة للأصول والإلتزامات المالية التي لا يتم قياسها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بإقتناء الأصول المالية أو إصدار الإلتزامات المالية إلى قيم تلك الأصول أو الالتزامات.
- يتم قياس الأصول والإلتزامات المالية - بعد الإعتراف الأولي- التي يتم تقييمها من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل.
- الأصول المالية المتمثلة في أذون الخزانة والسندات يتم إثباتها بالتكلفة المستهلكة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية مخصوماً منها خسائر الإضمحلال في قيمة تلك الأصول - إن وجدت.
- الإلتزامات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة بإستخدام معدل الفائدة الفعلي، ويتم قياس الإلتزامات المالية الناتجة من إسترداد وثائق صناديق الإستثمار المصدرة من قبل الصندوق بالقيمة الإستردادية والتي تمثل حقوق حملة الوثائق في صافي أصول الصندوق.

د) أسس قياس القيمة العادلة

- يتم قياس القيمة العادلة عند القياس الأولي بسعر المعاملة فى تاريخ القياس مع الأخذ فى الإعتبار الخصائص المميزة لكل من الأصل والإلتزام .
- وفى حالة قياس الأصل أو الإلتزام مبدنياً بالقيمة العادلة يتعين على المنشأة أن تقوم بالإعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة فى قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) إذاكان سعر المعاملة مختلف عن القيمة العادلة .
- وفى حالة عدم وجود سوق نشط لتحديد القيمة العادلة ، يتعين على المنشأة إستخدام أساليب التقييم الملائمة وفقاً للظروف التى تتوافر لها معلومات كافية وذلك طبقاً للثلاث مناهج المستخدمة بثبات لتقدير سعر المعاملة (منهج السوق و منهج التكلفة و منهج الدخل).

ويتم تصنيف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاثة مستويات كالتالي:

- **المستوى الأول :** إستخدام الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في سوق نشط للأصول أو الإلتزامات.
- **المستوى الثانى :** استخدام الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة في أسواق نشطة أو غير نشطة مع الأخذ في الاعتبار حجم ومستوى النشاط في السوق وحالة الاصل أو موقعة.
- **المستوى الثالث :** يتم إستخدام أسعار الاصول او الالتزامات المماثلة الغير ملحوظة وذلك لقياس القيمة العادلة في حالة عدم توافر بيانات السوق.

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

يوضح الجدول التالي مستويات القيمة العادلة للأصول المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المستوى الاول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
ارصدة لدى البنوك	٨ ٠٢٣ ٠٣١	-	-	٨ ٠٢٣ ٠٣١
أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:				
إستثمارات	-	-	٨١ ١٣٢ ٥٧١	٨١ ١٣٢ ٥٧١
الإجمالي	٨ ٠٢٣ ٠٣١	-	٨١ ١٣٢ ٥٧١	٨٩ ١٥٥ ٦٠٢
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
ارصدة لدى البنوك	٤ ٩٣٧ ٨٢٧	-	-	٤ ٩٣٧ ٨٢٧
أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:				
إستثمارات		-	٦٦ ٦٣٧ ٠٤٨	٦٦ ٦٣٧ ٠٤٨
الإجمالي	٤ ٩٣٧ ٨٢٧		٦٦ ٦٣٧ ٠٤٨	٧١ ٥٧٤ ٨٧٥

٤- ٢٠ الأدوات المالية و إدارة المخاطر المتعلقة

تتمثل الأدوات المالية للصندوق فى الأصول والالتزامات المالية وتتضمن الأصول الماليه أرصدة النقدية بالبنوك و الاستثمارات المالية و المدينون و الأرصدة المدينة الأخرى كما تتضمن الالتزامات المالية – الدائنون و الإرصدة الدائنة الأخرى ويتضمن إيضاح رقم (٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات وفيما يلى أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية وأهم السياسات و الإجراءات التى يتبعها الصندوق لخفض أثر تلك المخاطر .

١- خطر السوق

يتمثل خطر السوق في العوامل التى تؤثر على تغيير أسعار الأوراق المالية بصفة يومية ويقوم مدير الاستثمار بتنويع الاستثمار وعدم زيادة ما يستثمر في شراء ورقة مالية لشركة واحدة على ١٥% من أموال الصندوق وبما لا يجاوز ٢٠%من أوراق تلك الشركة والا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق استثمار البنوك الأخرى على ٢٠% من أمواله وبما لا يجاوز ٥% من أموال كل صندوق مستثمر فية وذلك بما يؤدى إلى خفض خطر السوق إلى الحد الأدنى .

٢- خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الصندوق على سداد جزء أو كل من التزاماتة أو مواجهة سداد استردادات وثائق صناديق الاستثمار ، وطبقا لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحتة التنفيذية يقوم مدير الاستثمار بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة أو الحصول على تمويل من بنك فيصل الإسلامى المصرى لمواجهة الاستردادات من الوثائق طبقا لنشرة الاكتتاب وذلك لتخفيض ذلك الخطر إلى الحد الأدنى .

٣- خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذى يؤثر على الاستثمارات في الأوراق المالية بالعملات الأجنبية وذلك عند إعادة تقييمها بالجنيه المصرى وكذلك تقييم الأصول و الالتزامات بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالى .

٤- القيمة العادلة للأدوات المالية

طبقا لأسس التقييم المتبعة في تقييم أصول و التزامات الصندوق و الواردة بالأيضاحات المتممة للقوائم المالية فإن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف جوهريا عن قيمتها الدفترية في تاريخ المركز المالى .

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤- ٢١ الأدوات المالية التي يستطيع الصندوق إستثمار أمواله فيها:

الاسهم المدرجة فى البورصة المصرية وشهادات الإيداع الدولية والأدوات المالية الاسلامية ووثائق صناديق الاستثمار الاسلامية الأخرى و الصكوك الاسلامية و اى ادوات اخرى مستحدثة تقبلها لجنة الرقابة الشرعية للصندوق .

ضوابط عامة

أن تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الإستثمارية للصندوق الواردة فى نشرة الإكتتاب.

أن تلتزم ادارة الصندوق بالنسب والحدود الاستثمارية القصوى و الدنيا لنسب الاستثمار المسموح بها لكل نوع من الاصول المستثمر فيها و الواردة في نشرة الاكتتاب .

أن تاخذ قرارات الإستثمار في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركز .

لا يجوز للصندوق القيام بأى عمليات إقراض أو تمويل نقدى مباشر أو غير مباشر

لا يجوز استخدام اصول الصندوق في اي إجراء أو تصرف يؤدى الي تحمل الصندوق مسؤولية تتجاوز حدود قيمة استثماره

عدم جواز التعامل بنظام التداول في ذات الجلسة أو تنفيذ عمليات اقتراض أوراق مالية بغرض بيعها أو الشراء بالهامش أو الاستحواذ من خلال المجموعات المرتبطة وفقا لأحكام الباب الثانى عشر من هذه اللائحة .

الإلتزام بالحد الأدنى للتصنيف الإئتمانى لأدوات الدين المستثمر فيها و المحدد ب (-BBB) وفقا وفقا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٥) لسنة٢٠١٤.ويلتزم مدير الاستثمار بالإفصاح بشكل سنوى لجماعة حملة الوثائق عن أى تغيير في التقييم الإئتمانى للسندات أو صكوك التمويل المستثمر فيها وفقا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٥) لسنة٢٠١٤.

شراء أسهم الشركات المصرية المقيدة بإحدى البورصات المصرية و أسهم الشركات المدرجة فى البورصات الخاضعة لإشراف سلطة رقابية حكومية بالخارج شبيهة باختصاصات الهيئة العامة للرقابة المالية بعد الحصول على موافقة البنك المركزى وفقا للضوابط الصادرة منة فى هذا الشأن .

يتم اختيار أسهم الشركات بناء على دراسات لأوضاع الشركات المصدرة لها بهدف تحقيق أكبر نمو ممكن لمكونات الصندوق بالتركيز على الأوراق المالية للشركات الناجحة والتى تمارس أي من الأنشطة الصناعية و الإنتاجية و الخدمات الحيوية في إطار ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للصندوق .

النسب الاستثمارية الخاصة بالصندوق

١.تتراوح نسبة ما يستثمر في أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من ٦٠% إلى ٩٥ % من أصول الصندوق .

٢.الاستثمار فى الاوعية الادخارية الأخرى المتاحة بالبنوك الاسلامية مع مراعاه ألا يزيد الحد الاقصى للاستثمارات في الادوات المالية القصرة الاجل عن ٤٠% من أموال الصندوق وقد تصل إلي ٦٠% وذلك فى الظروف القاهرة ونزول السوق.

٣. ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق فى شهادات الايداع الدولية على ٣٠% من صافى أصول الصندوق بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية كل فيها يخصه .

٤.ألا يزيد مايستثمره الصندوق في الأسواق الأجنبية ، سواء كانت العربية أو العالمية عن ٢٥ % من حجم الصندوق بعد الحصول علي موافقة البنك المركزى وفقا المركزى وفقا للضوابط الصادرة منه في هذا الشأن.

٥.ألا تقل نسبة الإستثمارية في الأدوات الإستثمارية منخفضة المخاطر و القابلة للتحويل إلى نقدية عن ٥% من الأموال المستثمرة في الصندوق والتى تكون في شكل حسابات بنكية مختلفة الأجال ووثائق صناديق إستثمار نقدية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

٦. ألا تزيد نسبة ما يستثمرة الصندوق في كل قطاع على حده من قطاعات الإنتاج و الصناعة و الخدمات الحيوية على ٤٠% من صافى أصول الصندوق .

الضوابط القانونية لأحكام المادة (١٧٤) من اللائحة التنفيذية :-

١-الا تزيد نسبة مايستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على ١٥% من أموال الصندوق بما لا يجاوز ٢٠% من الاوراق المالية التي تصدرها هذه الشركة .

٢- الا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء وثائق إستثمار في صندوق اخر على ٢٠% من صافى أصول الصندوق الذى قام بالاستثمار وبما لايجاوز ٥% من عدد وثائق الصندوق المستثمر فية .

٣- لا يجوز ان تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق فى السندات الصادرة عن مجموعة مرتبطة عن ٢٠% من أموال الصندوق .

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ضوابط لجنة الرقابة الشرعية للصندوق :

وضعت لجنة الرقابة الشرعية للصندوق الضوابط الشرعية الآتية :

يمكن لمدير الإستثمارإستثمار أصول الصندوق في أسهم شركات كافة القطاعات الاقتصادية المدرجة بالبورصة المصرية فيما عدا أسهم شركات القطاعات التالية :

التبغ، الكحول، المصارف و شركات التأمين باستثناء الاسلامى منها، قطاع الفنادق و الترفية التي لا تلتزم بأحكام الشريعة الاسلامية في أنشطتها، قطاع وسائل الإعلام التي لا تلتزم بأحكام الشريعة الاسلامية ،علي أن تراجع اللجنة بشكل ربع سنوى قوائم الشركات المقيدة في البورصة للنظر فيما يستجد ويتم التنويه عن المستجدات من خلال الموقع الألكترونى للصندوق و الوارد فى البند رقم (٨) من هذه النشرة .

٥- نقدية لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
البنك التجاري الدولي – عملة محلية	١ ٣٥٩ ٠٥٩	١٢٠ ٣١٠
البنك التجاري الدولي – عملة أجنبية	٦٧ ٢٤٢	١٥٣ ١٣٤
بنك فيصل الإسلامي المصري	٦ ٥٩٥ ٥٠٦	٤ ٦٦١ ٩٥٩
المصرف المتحد	١ ٢٢٤	٢ ٤٢٤
	٨ ٠٢٣ ٠٣١	٤ ٩٣٧ ٨٢٧

ويمثل رصيد النقدية لدى البنوك والبالغ قدره ٠٣١ ٠٢٣ ٨ جنيه مصري نسبة ٩.٤١% من صافي أصول الصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ .

٦- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
	القيمة جنية مصرى	النسبة إلى أموال الصندوق	القيمة جنية مصرى	النسبة إلى أموال الصندوق
قطاع البنوك				
بنك فيصل الاسلامى المصرى	-		٢ ٧٠٧ ٥٢٢	٤.٠٧
بنك أبوظبي الإسلامي	٧ ٨٩١ ٧٢٥	٩.٠٣	٩ ٣٧٨ ٢٩٥	١٤,١٠
حق إكتتاب بنك أبو ظبي الإسلامي	٢ ١١٤ ٧٥٧	٢.٥	-	-
بنك فيصل الاسلامى دولار امريكى	٢ ١١٤ ٧٥٧		-	-
قطاع الموارد الأساسية				
أبو قير للأسمدة و الصناعات الكيمائية	٧ ٥٦٠ ٠١٩	٨.٩	٨٤٧ ١٤٠	١.٢٧
مصر لصناعة الأسمدة	-	-	١ ٠٦٣ ٣٥٤	١.٦٠
سيدي كرير للبتروكيماويات	-	-	-	-
قطاع المرافق				
غاز مصر	-	-	١ ٠٧٨ ٤٠٠	١.٦٢
قطاع المنسوجات والسلع المعمرة				
دايس للملابس الجاهزة	١ ٩٨٠ ١٢٣	-	-	-
النساجون الشرقيون	-	-	١ ٠٦٣ ٣٠١	١.٦٠
قطاع التشيد و البناء				
العربية للأسمنت	١ ٠٢٤ ٣٣٥	١.٢	١ ٥٥٣ ٣١٠	٢.٣٣
العز للسيراميك والبورسلين – الجوهره	-	-	٨٨٣ ٣٧١	١.٣٣
ليسيو مصر للصناعات الخزفية	٢ ٢٦٠ ٨٩٢	٢.٠٧	-	-
قطاع الخدمات المالية غير المصرفية				
سى اى كابيتال	١ ٩٤٨ ١٦٣	٢.٠٣	١ ٥٩٢ ٥٩١	٢.٣٩
المجموعه المالية هيرمس القابضة	١ ١٩٠ ٩٧٥	١.٤	٤ ٣٤٣ ٣٧٢	٦.٠٣
بى انفستمنتس القابضة	٦٠٢ ٨٠٤	٠.٧	-	-
الشركة القابضة المصرية الكويتية	-	-	٣ ٠٩٧ ١٦٩	٤.٦٦
الشركة القابضة المصرية دولار	-	-	١٥٨ ٧٥٣	٠.٢٤
القلعة للإستثمارات المالية	١ ٦٣٢ ٦٢٥	١.٩	١ ٨١٧ ١٠٩	٢.٧٣
قطاع الموزعون وتجارة التجزئة				
الدولية للمحاصيل الزراعية	٢ ٠٠٣ ٩٠٢	٢.٤	٣٦٧ ١٥٥	٠.٥٥
ام ام جروب	-	-	٩٣٩ ٧٨٠	١.٤١
قطاع الاسكان و العقارات				
مصر الجديدة للاسكان والتعمير	١ ٩٢٠ ٧٠٢	٢.٣	١ ٠٤٩ ٣٥٠	١.٥٧
إعمار مصرللتنمية	٢ ٩١٦ ٢٢٥	٣.٤	١ ٠٥٦ ٦٤٣	١.٥٩
مدينة نصر للإسكان و التعمير	-	-	١ ٨٧٧ ٩٣٣	٢.٨٢
مجموعة طلعت مصطفي القابضة	٦ ٤٩٣ ٠٨٨	٧.٦	٢ ٥٥٦ ٦٨٨	٣.٨٤
بالم هيلز للإعمار	٣ ٧٦٧ ٢١٠	٤.٠٤	٢ ٦٣٩ ٠٢٦	٣.٩٦
قطاع المنتجات الصناعية و الخدمات و السيارات				
جي بي كروبيريشن	٢ ٨٢٣ ١٦١	٣.٣	٩٢٢ ٩٩٧	١.٣٩
شركة السويدي إلكتريك	-	-	-	-
إجمالي بعده	٤٨ ١٣٠ ٧٠٤		٤٠ ٩٩٣ ٢٦٠	

٦-استثمارات متداولة فى أوراق مالية (تابع)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
	القيمة جنية مصرى	النسبة إلى أموال الصندوق	القيمة جنية مصرى	النسبة إلى أموال الصندوق
إجمالي ما قبله	٤٨ ١٣٠ ٧٠٤		٤٠ ٩٩٣ ٢٦٠	
قطاع الإتصالات				
فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات	٤ ٧٦٨ ٢٥٨	٥.٦	-	-
المصرية للاتصالات	٦ ٩٧٣ ٣٧٦	٨.٢	٩ ٥٨١ ٥١١	١٤.٤٠
رايا للتواصل	-	-	٢ ٠٣٠ ٧٩٢	٣.٠٥
قطاع الصحة والأدوية				
مستشفي كليوباترا	٢ ٧٧٧ ٩٩١	٣.٣	١ ٧٤١ ٣١٢	٢.٦١
شركة ابن سينا	٢ ٦٢٨ ٤٩٣	٣.١	١ ٢٥٦ ٦٢٢	١.٨٩
المصرية الدولية للصناعات الدوائية	٨٢١ ١٩٢	-	١ ٥٩٧ ٨٢٤	٢.٤
العاشر من رمضان للصناعات الدوائية	١ ٧٢٣ ٦٣٧	٢	-	-
قطاع الأغذية والمشروبات				
شركة إديتا للصناعات الغذائية	٢ ٧٦٤ ٤٧٠	٣.٢	٢ ٩٧٥ ٤١٤	٤.٤٧
شركة جهينة للصناعات الغذائية	٤ ٥٧٣ ٢١٩	٥.٤	١ ٠٦٠ ٥٧٧	١.٥٩
القاهرة للدواجن	١ ١٣١ ٦٥٣	١.٣	٤ ٣٠١ ٦٥١	٦.٤٦
عبور لاند	-		١ ٠٩٨ ٠٨٦	١.٦٥
قطاع المقاولات و الانشاءات الهندسية				
شركة اوراسكوم كونستركشن ليمتيد	٢ ٦٧٠ ٣١٧	٣.١	-	-
مصر للالومنيوم	٢ ١٦٩ ٢٦٢	-	-	-
الإجمالي	٨١ ١٣٢ ٥٧١		٦٦ ٦٣٧ ٠٤٨	

٧- **مدينون وأرصدة مدينة أخرى**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
توزيعات اسهم مستحقة	٣٨٦ ٤٢٥	٥٠ ٥٤٨
مدفوعات لشراء أسهم شركة القلعة للإستثمارات	٧٣٦ ٦٧٩	-
	١ ١٢٣ ١٠٤	٥٠ ٥٤٨

٨- **القيمة الإستردادية للوثيقة**

تحدد القيمة الاستردادية لوثائق استثمار الصندوق على أساس نصيب الوثيقة في صافى قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل المصرفي من كل أسبوع ويكون سعر استرداد الوثيقة هو أخر سعر معلن من البنك على أن يتم نشر سعر الاسترداد صباح يوم الأحد من كل أسبوع فى جريدة صباحية يومية واسعة الانتشار بالإضافة إلى الإعلان عنه فى جميع فروع بنك فيصل الإسلامي المصرى و البنك التجارى الدولى .

٩ دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
ضرائب دمغة	١٥٢ ٢٣٧	١٥٢ ٢٣٧
أتعاب الجهه المؤسسة	٧٣ ٥٦٣	٦٣ ٢٢١
أتعاب مدير الإستثمار	٤٤ ١٣٨	٣٧ ٩٣٢
عمولة حفظ	٤ ٩٦٤	٤ ٢٣٥
أتعاب مهنية	٤٤ ٠٠٠	٤٤ ٠٠٠
أتعاب خدمات الإدارة	٢ ٤٧٢	١ ٣١٨
أتعاب لجنة الرقابة الشرعية	١٨ ٠٠٠	١٨ ٠٠٠
أتعاب المستشار الضريبي	١٠٤ ٥٠٠	٥٩ ٤٠٠
رسم التأمين التكافلي	٩٠ ٦١٠	٣١ ٤١٧
ضرائب توزيعات	١٩ ٣٢١	٢ ٥٢٧
مصروفات إعلان مستحقة	٢٥ ٦١٥	٢٠ ٥٧٠
ضرائب الخصم والإضافة	١١ ٢٦٧	٨ ٦٥٤
أتعاب حسن أداء مدير الإستثمار	١ ٧٩٧ ٥٢٠	١ ٩٧٧ ٣٠٨
أتعاب حسن أداء الجهتين المؤسسين	١ ٧٩٧ ٥٢٠	١ ٩٧٧ ٣٠٨
أتعاب إعداد القوائم المالية	٧ ٣١٥	٧ ٥٠٠
ممثل حمله الوثائق	٢٠٠٠	٢ ٠٠٠
مخصص رسم تطوير	٧ ٥٤٠	٤ ٥٤٥
أتعاب مستحقة لجنة الإشراف	٧ ٥٠٠	٧ ٥٠٠
مشتريات تحت التسوية	-	٦٧١ ٩٨٣
	٤ ٢١٠ ٠٨٢	٥ ٠٩١ ٦٥٥

١٠ مصروفات عمومية وإدارية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
أتعاب مهنية – مراجعة	٤٤ ٠٠٠	٤٤ ٠٠٠
أتعاب مهنية – مستشار ضريبي	٥٥ ٠٠٠	٢٦ ٤٠٠
مصروفات نشر	٢٨ ١٤٠	٢٣ ٣٥٠
مصروفات بنكية	١١ ٠٠٢	١٣ ٣٦٥
رسوم تطوير	٨ ٥٣٧	٧ ٠٣٨
مصاريف الهيئة العامة للرقابة المالية	٥ ٠٠٠	٥ ٤٠٥
أتعاب ممثلي حملة الوثائق	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠
مصلحة الضرائب فاتورة الكترونية	٣٢٤	٣٢٤
مصروفات بريد	٣٢ ٠٧٠	١٦ ٨٤٠
	١٨٦ ٠٧٣	١٣٨ ٧٢٢

١١ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل الصندوق مع الأطراف ذات العلاقة بنفس الأسس التي يتعامل بها مع الغير حيث تخضع جميع هذه المعاملات للقواعد والأعراف التجارية وكذلك السياسات واللوائح المطبقة بالصندوق ونشرة الاكتتاب وتتمثل طبيعة أهم هذه المعاملات في تاريخ المركز المالى فيما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	جنية مصرى	جنية مصرى
أولا : بنك فيصل الاسلامى المصرى (مؤسس الصندوق)		
أرصدة المركز المالى		
أسهم البنك المملوكة للصندوق	٣٨ ٩٢١	٨٣ ٣٣٤
عمولة البنك المستحقة	٣٦ ٧٨١	٣١ ٦١١
نقدية بالبنوك	٦ ٥٩٥ ٥٦	٤ ٦٦١ ٩٥٩
حقوق الملكية		
عدد الوثائق المملوكة للبنك	٣٢ ٠٠٠	٣٢ ٠٠٠
قيمة الوثائق المملوكة	٨ ٨٦٤ ٦٤٠	٧ ٦٩٧ ٦٠٠
تعاملات البنك خلال العام		
عمولة الخدمات الادارية	٤٠٥ ١٧٥	٢٣٥ ٣٣٣
ثانيا : البنك التجارى الدولى (مؤسس الصندوق)		
أرصدة المركز المالى		
عموله البنك المستحقة	٣٦ ٧٨١	٣١ ٦١١
عموله الحفظ المستحقة	٤ ٩٦٤	٤ ٢٣٥
نقدية بالبنوك – جنية مصرى	١ ٣٥٩ ٠٥٩	١٢٠ ٣١٠
نقدية بالبنوك – دولار امريكى	٦٧ ٢٤٢	١٥٣ ١٣٤
حقوق الملكية		
عدد الوثائق المملوكة للبنك	-	٣٢ ٥٩٦
تعاملات البنك خلال العام		
عموله الخدمات الادارية	٤٠٥ ١٧٥	٢٣٥ ٣٣٣
عمولة حفظ الاوراق المالية	٥٤ ٧٣٥	٣٧ ٨٤٤
ثالثا : شركة الادارة سى اى كابيتال		
أرصدة المركز المالى		
أسهم الشركة المملوكة للصندوق	٣٣٥ ٣٨٢	١ ٥٩٢ ٥٩١
عمولة شركة الادارة المستحقة	٤٤ ١٣٧	٣٧ ٩٣٢

حجم التعامل مع شركة سي أي بي سي وهي شركة شقيقة لمدير الإستثمار(شركة سي أي أستس مانجمنت) مبلغ ٣٩ ٢٥٢ ٦٢١ جنية مصري بنسبة ٣١,٧٤% من إجمالي التعاملات.

تعاملات الشركة خلال العام		
عمولة شركة الادارة خلال السنة	٧٨٦ ٢١٠	٣٤٧ ٥٧٤
أتعاب حسن أداء	١ ٧٦٧ ٥٢٠	١ ٩٧٧ ٣٠٨

رابعا : شركة خدمات الإدارة

حجم تعامل الصندوق خلال السنة مع شركة المجموعة المالية هيرمس وهي شركة مالكة لحصة من أسهم الشركة المصرية لخدمات الإدارة مبلغ ٧٨٩٤.٦٨٩جنية مصري بنسبة ٣٤.١٩ % من إجمالي التعاملات.

١٢ الموقف الضريبى :

مع صدور قرار بقانون (٥٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل تضمن القانون المشار اليه بعض التعديلات المرتبطة بنشاط صناديق الاستثمار الأمر الذى يترتب عليه خضوع أرباح صناديق الاستثمار للضريبة وكذلك توزيعات الأرباح والأرباح الرأسمالية ووفقا لأحكام القانون المشار اليه يتم حساب الضريبة على أرباح الصندوق بسعر مقطوع فيما يخص الأرباح الرأسمالية المحققة والتوزيعات المرتبطة بإستثمارات الصندوق فى أوراق مالية وفيما عدا ذلك يخضع باقى نشاط الصندوق للضريبة وفقا لأحكام قانون الضريبة على الدخل وتحتسب الضريبة من واقع الاقرار الضريبى الذى يقدمه الصندوق .

فيما يتعلق بالضريبة على الأرباح الرأسمالية تم وقف العمل بأحكام هذا القانون بقانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٥ وذلك ابتداءا من ١٧مايو ٢٠١٥ ولمدة عامين وبحكم القانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٧ يستمر وقف العمل بالأحكام المنصوص عليها فى القانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤ فيما يتعلق بالأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل فى الأوراق المالية المقيدة فى البورصة لمدة ثلاثة أعوام تالية ولا يجوز تحصيل الضريبة علي الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة في البورصة إلا ابتداءا من ٢٠٢٠/٥/١٧ ويسقط أى حق للدولة فى الضريبة المذكورة قبل هذا التاريخ .

بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١٩ صدر القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩ وقرار وزير المالية رقم ٣٣٥ لسنة ٢٠١٩ بمعاملة عوائد أذون الخزانة كوعاء مستقل عن الإيرادات الأخرى ولا يجوز حساب تكاليف هذه العوائد ضمن التكاليف اللازمة لتحقيق الإيرادات الأخرى لدى حساب الضريبة المستحقة على الإيرادات .

علما بأن أذون الخزانة كانت تخضع الضريبة على عوائدها كوعاء مستقل بسعر ٢٠% اعتبارا من ٥ مايو ٢٠٠٨ طبقا للقانون ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.

- **وفيما يلى الموقف الضريبى للصندوق حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:-**

أولا : الضريبة على شركات الأموال :

- تم فحص الصندوق حتى عام ٢٠٢٠ وتم تحويل الملف إلى اللجان الداخلية .

ثانيا : ضرائب الخصم والإضافة :

يقوم الصندوق بسداد الخصم والإضافة فى المواعيد القانونية

علما بأن أذون الخزانة كانت تخضع الضريبة على عوائدها كوعاء مستقل بسعر ٢٠% اعتبارا من ٥ مايو ٢٠٠٨ طبقا للقانون ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.

ثالثا : ضريبة الدمغة :

- يقوم الصندوق بالسداد فى المواعيد القانونية ولم يتم إرسال أى طلبات للفحص حتى تاريخه .

رابعا : ضريبة المرتبات :

- طبقا لنشرة الإكتتاب فإن ميزانية الصندوق لا تحتوى على أية أجور ومرتبات وعلى الرغم من ذلك قامت المأمورية بإخطار الصندوق بفحص ضريبة الأجور والمرتبات حتى عام ٢٠٢١ .

١٣ أحداث هامة

أ- بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل وإستبدال والغاء بعض معايير المحاسبة المصرية وفيما يلى المعايير التى شملها القرار:

١. **معايير تم إستبدالها :**
   - *معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكها".
   - *معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٣) "الأصول الغير الملموسة ".
   - *معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري".
   - *معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٥) "الزراعة".
   - *معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٦) "التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية".
٢. معايير جديدة تم إضافتها:
   - * معيار المحاسبة المصرى رقم (٥٠) "عقود التأمين".
٣. معايير تم الغاؤها:
   - * معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٧) "عقود التأمين".

وكل التعديلات على المعايير المحاسبية السابق سردها ليس لها أثر على القوائم المالية للصندوق.

ب- طبقا لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٢٢ لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣ الذي نص علي الاتي:

- يجوز للشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية إستثناء الأدوات والأصول المالية التالية من الإعتراف والقياس بالخسائر الائتمانية المتوقعة":
  ١. ادوات الدين الصادرة عن الدولة بالعملة المحلية.
  ٢. الحسابات الجارية و الودائع بالعملة المحلية لدي البنوك المسجلة لدي البنك المركزي المصري والمستحقة خلال شهر بحد اقصي من تاريخ القوائم المالية .

وبناءا عليه لم يطبق الصندوق معيار (٤٧ – الأدوات المالية) فيما يخص الإعتراف والقياس بالخسائر الائتمانية المتوقعة.

ج - بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٤ أصدر رئيس الوزراء القرار رقم (٣٥٢٧) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية و أضاف معيار رقم (٥١) القوائم المالية في أقتصاديات التضخم المفرط علي ان يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء او من يفوضه بتحديد تاريخ بدايه و نهايه الفترة او الفترات المالية التي يجب تطبيق هذا المعيار خلالها عندما تكون عمله القيد هي العمله المحلية